الديار
AD-DIYAR
الخميس 12-04-2012 العدد 8322
7

«لتكثيف الجهد لجلاء ملابسات حادثة استشهاد شعبان»

لجنة الاعلام ناقشت ما تعانيه بعض القنوات من حجب الاعلانات عنها

لجنة الاعلام مجتمعة

عرضت لجنة الاعلام والاتصالات لعمل المؤسسات الاعلامية وما تعانيه بعض القنوات من حجب الاعلانات عنها. وطلبت تزويدها بالمعلومات اللازمة، وحضت الحكومة على كشف ملابسات استشهاد المصور علي شعبان في جلسة عقدتها امس برئاسة النائب حسن فضل الله الذي قال: استمعت اللجنة الى شروح قدمتها مجموعة من التلفزيونات اللبنانية حيال ما تعانيه القنوات اللبنانية على صعيد الاعلانات من خلال حجب الاعلانات عن بعض هذه القنوات من جرّاء احصاءات معينة يتم الاعتماد عليها وقد طلبت اللجنة من الوفد تقديم مذكرة الى لجنة الاعلام والاتصالات لشرح كل ما يتعلق بهذا القطاع يبنى على ضوء ذلك ما يفيد.

واضاف فضل الله: كما ناقشت اللجنة أيضاً في إطار جدول الأعمال مشروع القانون الرامي الى تعديل فقرة من المادة السادسة والفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثامنة من القانون الرقم ٤٣١ «قانون الاتصالات» وبعد نقاش مع وزير الاتصالات وبعد التداول داخل اللجنة تبين اننا نحتاج الى المزيد من الايضاحات لأن الاسباب الموجبة لم تكن كافية او مقنعة من اجل اجراء هذا التعديل، وبالتالي عندما ستصلنا هذه الايضاحات من الوزير المعني او من الحكومة نبني على الشيء مقتضاه.

وحول ملابسات استشهاد الزميل المصور علي شعبان ومن تقف الى جانب المؤسسات الاعلامية في ظرف كهذا اذا لم يكن المسؤول، قال فضل الله: طبعاً كلنا يقف الى جانب المؤسسات الإعلامية ونحن تابعنا الخطوات التي قررتها الحكومة، خصوصاً ان هذا الموضوع أصبح في يد القضاء ويحتاج الى معطيات تقدمها الجهات الرسمية، ونحن كلجنة ناقشنا الموضوع من كل جوانبه وارتأينا ان نحث الحكومة وندعوها الى تكثيف الجهد والخطوات لجلاء كل الملابسات وعلى ضوء ما يأتينا من معطيات رسمية نتخذ الموقف المناسب.

ومن جهته توجه النائب عمار حوري بالتعزية باستشهاد الزميل المصور علي شعبان واعتبره شهيد كل لبنان واستنكر الجريمة النكراء وجدد مطالبة الحكومة اللبنانية باستدعاء السفير السوري في لبنان.

وأضاف: الموضوع الآخر الذي أود التطرق اليه، فقد سمعنا كلاماً من وزير الاتصالات حول رفضه اعطاء حركة الاتصالات منذ الخامس عشر من كانون الثاني الماضي وحتى اليوم، لئلا تختلط الأمور على الرأي العام، فإن القانون /١٤٠/ لا علاقة له، فهذا القانون يتحدث عن التنصت وما هو مطلوب اليوم هو حركة الاتصالات وهذا أمر آخر وهذه قضية أخرى وباختصار شديد ان وزير الاتصالات يتحمل مسؤولية حجب أية حركة اتصالات سواء بالمباشر او بغير المباشر سواء في جريمة سمير جعجع او قبلها بجريمة استهداف الشيخ سامي الجميل أو في اي جريمة أخرى، منع بحركة الاتصالات لا يبرره قانون، وهناك محاولة لتزوير الحقائق من خلال جعل الأمور وكأنها تخضع للقانون ١٤٠، فهذا القانون كما قلت موضوع آخر.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"